***Dirasat*: Human and Social Sciences, Volume 51, No. 6, Supplement 1, 2024**

Deanship of Scientific Research

The Theory of State Emergence in Western Political Thought: Between Theoretical and Practical Rooting

Hamza Alsalamat*

Researcher in Political Science, Jordan

Received: 5/1/2021
Revised: 25/4/2021
Accepted: 17/5/2021
Published: 15/12/2024

* *Corresponding author:*
hamzaalsalamat@yahoo.com

Citation: Alsalamat, H. . (2024). The Theory of State Emergence in Western Political Thought: Between Theoretical and Practical Rooting. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *51*(6), 133–143. https://doi.org/10.35516/hum.v51i6.9516

© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This study aimed at identify the state's emergence theories in Western political thoughts.

Methods The study employs three interrelated approaches to examine the research problem. The approaches are historical, descriptive-analytical approach, and the structural-functional.

Results: The study concluded with a set of results, the most important of which is although intellectual propositions and theories through which the pioneers of Western political thought presented to justify state's existence; however, this did not contribute to developing a single intellectual theory that would be agreed on by Western thinkers

Conclusions: the study attempts to reveal whether theorizing the origin of the state in Western political thought contributes to developing a theory that provides an explanation of state's emergence. Meanwhile, the study sought to identifying the roots of state's concept, its constituent elements, and its functions. In the same context, it examines state's practical efforts, propositions, and intellectual theories through which Western thinkers tried to reach a clear interpretation of the idea of the state.

Keywords: Western political thought, political theory, political history.

نظرية نشوء الدولة في الفكر السياسي الغربي ما بين التأصيل النظري والعملي

حمزه السلامات*

باحث في العلوم السياسية، الأردن

ملخّص

الأهداف: هدفت الدراسة إلى تعرُّف نظرية نشوء الدولة في الفكر السياسي الغربي ما بين التأصيل النظري والعملي

المهنجية: وفي هذه الدراسة جرى الاعتماد على ثلاثة مناهج، هي: التاريخي، والوصفي التحليلي، والبنائي الوظيفي.

النتائج: خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج،من أهمها أنه على الرغم من الطروحات والنظريات الفكرية التي حاول من خلالها رواد الفكر السياسي الغربي تبرير الغرض من وجود الدولة فإن ذلك لم يسهم في وضع نظرية فكرية واحدة تكون محل إجماع مفكّري الغرب.

الخلاصة: من خلال محاولة إثبات أن عملية التنظير في أصل نشوء الدولة في الفكر السياسي الغربي لم تسهم في وضع نظرية واحدة تقدم تفسيرًا لفكرة نشوء الدولة، وتعرُّف مصطلح الدولة بِوَصفِهِ مفهومًا والأركان المكونة لها وطبيعة الوظائف التي تقوم من أجلها الدولة بالأصل، ومن ثم تعرُّف أبرز الجهود العملية والطروحات والنظريات الفكرية التي حاول من خلالها المفكرون الغربيون الوصول إلى تفسير واضح لفكرة الدولة.

الكلمات الدالَّة: الفكر السياسي الغربي، النظرية السياسية، أصل الدولة.

مقدّمة:

تناولت هذه الدراسة موضوع التنظير في نشوء الدولة في الفكر السياسي الغربي عبرَ تعرُّف النظريات والطروحات الفكرية في هذا الموضوع، وانطلقت في البداية من التأصيل والتأطير النظري بالتعرض لمفهوم الدولة، وكيف تصدى له المفكرون السياسيون الغربيون عبرَ محاولة وضع مجموعة من التعريفات؛ إذ إن نشأت الدولة وأصل وجودها كانت من الموضوعات المختلف عليها بين التيارات الفكرية.

تعد الدولة ككيان سياسي من الأشياء المهمة التي قامت عليها الكثير من العلوم التي اعتمدت على دراستها حسب الجهة أو الاختصاص المهم بالنسبة لتخصصهم، وارتبطت الدولة كثيرا بعلم السياسة، حتى إن البعض اعتبر أن السياسة كعلم هي في الأصل تقوم على إدارة شؤون الدولة، وكانت الدولة ميدانًا خصبًا بالنسبة للمتخصصين بالعلوم الاجتماعية بشكل عام، ولكن رغم كل التطورات لم يجرِ التوصُّل إلى تعريف محدد لمفهوم الدولة، ونتيجة ذلك تناولها المفكرون كلٌّ حسب اختصاصه؛ إذ ركز علماء القانون على تناولوها من الناحية القانونية، وكذلك تناولها علماء الاجتماع كظاهرة اجتماعية، أما مفكرو السياسة فتناولوها من ناحية سياسية واهتموا بها على أساس أنها ظاهرة سياسية.

ومن خلال تأصيل فكرة نشوء الدولة وتأطيرها نظريًّا سيجري تعرُّف أبرز جهود المفكرين السياسين الغربين الذين تناولوا موضوع الدولة وناقشوه وحاولوا وضع أطروحاتهم نحوه وعملية ظهوره والأسباب التي أدت إلى وجوده في الأصل، ولكن لبيئة كلِّ مفكِّر سياسي واختصاصه أثرًا في تناوله فكرة نشوء الدولة. وعليه، فستقفُ هذه الدراسة على مجموعة من التعريفات العلمية لمفهوم الدولة، وستتعرَّفُ أركانَها ووظائفَها.

ومن خلال الجزء العملي لنظرية نشوء الدولة في الفكر السياسي الغربي سيجري استعراض ومناقشة معظم الجهود والطروحات النظرية الفكرية التي حاولت تقديم تفسير لفكرة وجود الدولة والغرض من قيامها.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في تعرُّف جهود المفكِّرين وطروحاتهم النظرية المفسِّرة لأصل نشوء الدولة في الفكر السياسي الغربي، وذلك من خلال محاولة دراسة العلاقة ما بين ظهور الدولة والفكر السياسي الغربي.

إن الفكر السياسي بشكل عام يبيّنُ آراء المفكِّرين السياسين وطروحاتهم وتوجهاتهم تجاه ظاهرة معينة، والدولة من أهم الظواهر الأساسية لأنها تعد من أهم الميادين التي تناولها المفكِّرون السياسيون.

وَسَتُرَكِّزُهذه الدراسة على أهم الطروحات والنظريات الفكرية الغربية التي تناولت فكرة نشوء الدولة، التي تأثرت بطبيعة النظريات والأفكار التي روَّج لها المفكِّرون السياسيون حسب البيئة التي نشأ فيها كلُّ مفكِّر.

فرضيات الدراسة:

إنَّ التنظير في أصل نشوء الدولة في الفكر السياسي الغربي لم يصل إلى نظرية واحدة تكون محط إجماع المفكِّرين الغربيين.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من الناحية الموضوعية والذاتية في أنها تسلِّط الضوء على موضوع مهم هو البحث في النظريات المفسِّرة لفكرة نشوء الدولة في الأصل، وتعرُّف الاسباب التي جعلت الدولة تظهر إلى الوجود من خلال محاولة استعراض المذاهب والنظريات الفكرية السياسية للمفكِّرين الغربيين؛ إذ إن الدولة كظاهرة سياسية تحتاج إلى البحث والدراسة في الأصل والنشأة، ومن خلال هذه الدراسة سيجري التطرق إلى الطروحات الفكرية التي تصدَّت لتفسير هذه الظاهرة المهمة، وعلى الرغم من أهمية الموضوع بالنسبة إلى المتخصصين في دارسة الدولة وخصوصًا علماء السياسة فإنهم لم يتوصلوا إلى تقديم نظرية واحدة تجمع كلَّ تصوُّراتهم نحو فكرة نشوء الدولة، ومن الناحية العلمية تساهم هذه الدراسة في إثراء المكتبات العامة ومصادر المعرفة المختلفة التي يمكن وصفها بأنها جديدة ومهمَّة.

أهداف الدراسة:

- تعرُّف تأطير فكرة نشوء الدولة وتأصيلها النظري.
- تعرُّف أبرز الوظائف والأركان المكونة لفكرة الدولة.
- تعرُّف أبرز الطروحات والنظريات الغربية المفسِّرة لفكرة نشوء الدولة.

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات، هي:

- إلى أيّ مدى ساهم التأصيل والتأطير النظري في توضيح فكرة نشوء الدولة؟
- ما أبرز الوظائف والأركان التي تتكوَّن منها فكرة الدولة؟
- ما أبرز الطروحات والنظريات الفكرية الغربية المفسِّره لفكرة نشوء الدولة؟

الدراسات السابقة:

- دراسة الهياجنة (2002م)، بعنوان: مقدّمة في الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر.

هدفت إلى تعرُّف الفكر السياسي الغربي في الفترة الحديثة والمعاصرة، وكان ذلك من خلال تناول كل مفكر على حدة ومناقشة أبرز الأفكار التي نادى بها. وتركزت هذه الدراسة على الفكر السياسي الغربي في الفترة الحديثة والمعاصرة دون الإشارة إلى الفترة القديمة والوسيطة التي تشكل جزءًا مهمًّا في الفكر الساسي الغربي، كما أنها لم تُشِر إلى المفكِّرين كافَّةً في العصر الحديث والمعاصر، وإنما تناولت أبرزهم ممن شكَّلوا خطوطًا عريضة للفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر.

وخلصت الدراسة إلى تقديم معلومات عن المفكِّرين السياسين تفيد أيَّ باحث في مجال الفكر السياسي الغربي.

- دراسة مجاهد (1992م)، بعنوان: الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبدة.

قامت هذه الدراسة على الفكر السياسي بشكل عام، فتناولت الأفكار السياسية من خلال عرض مجموعة من المفكِّرين الغربيين والعرب والمسلمين، وَقُسِّمت وفق ترتيب تاريخي دقيق، فتناولت في جزئها الأول الفكرَ السياسي في العصور القديمة والوسطى، ثم تناولت في جزئها الثاني الفكرَ السياسي في عصر النهضة والعصر الحديث. ومن الملاحظ أنها لم تُشِر إلى الفكر السياسي خلال الفترة المعاصرة.

وخلصت الدراسة إلى وضع إسهامات علمية في تقديم مرجع تناول الفكر السياسي خلال فترة طويلة شملت المفكِّرين الغربيين والمسلمين والعرب.

- دراسة العويمر، العايد (2009م)، بعنوان: النظرية السياسية من العصور القديمة وحتى العصر الحديث.

تناولت الدراسة النظرية السياسية بشكل عام من خلال استعراض مساهمات بعض المفكِّرين في الجانب التنظيري السياسي، وركَّزت على بعض النظريات السياسية المهمَّة التي ساهمت في تتبع تطور السياسة عبر العصور القديمة والوسطى والحديثة والمعاصرة، وعلى بعض المفَكرين دون غيرهم، وكان ذلك من خلال تتبع اهتمامات القارىء العربي التي برزت في أمَّهات الكتب المتخصصة في الفكر السياسي.

وخلصت الدراسة إلى تقديم كتاب يتحدث عن النظرية السياسية بشكل عام، مع إعطاء لمحة عن حياة كل مفكِّر سياسي.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

يميزها أنها قامت على أساس تتبع الطروحات السياسية في الفكر السياسي الغربي فيما يتعلق بنشوء الدولة في الأصل؛ إذ اقتصرت على تسليط الضوء على التنظير في أصل الدولة مع تعرُّف التأصيل والتأطير النظري لفكرة نشوء الدولة من خلال استعراض أبرز الاتجاهات الفكرية التي عملت على تعريف مصطلح الدولة كمفهوم، وكذلك تعرُّف أركانها وأبرز وظائفها.

منهجية الدراسة وهيكلتها:

جرى الاعتماد على ثلاثة مناهج، هي: التاريخي، وتحقق ذلك من خلال الاعتماد على بعض المراجع التاريخية التي تحدثت عن أصل الدولة، ومن خلال تعرُّف تاريخ الفكر السياسي الذي تناول أصل نشأت الدولة، واستعراض النظريات المفسِّرة لذلك في الفكر السياسي الغربي، ومعرفة أهم الطروحات الفكرية التي كان لها الفضل في إبراز النظرية المفسِّرة لنشوء الدولة في الأصل، والوصفي التحليلي القائم على أساس دراسة الظاهرة كما هي في الواقع ووصفها بشكل دقيق وإجراء عملية تحليل لهذا الوصف من أجل الوصول إلى نتائج، والبنائي الوظيفي الذي يقوم على دراسة النظام على أساس أن له وظائف يسعى إلى تحقيقها، وتحقق ذلك من خلال محاولة تعرُّف أهم الوظائف التي تقوم بها الدولة بشكل عام، سواء من وجهة النظر الاجتماعية والسياسية أو من الناحية القانونية أو الوظائف حسب المذهب أو الأيدولوجية.

مصطلحات الدراسة:

القانون الطبيعي: قانون لم يضعه بشر، بل هو موجود في الحياة الطبيعية منذ وجودها من خلال الفطرة التي قامت عليها الحياة، وهو الذي يجب أن تستند إليه البشرية في وضع القوانين الوضعية (بدوي، 1966: 77).

النظرية السياسية: علم تكون وظيفته بيان ما رأه المفكِّرون السياسون مرغوبًا، ويسعى إلى محاولة تعميمها على الظروف الأخرى (بدوي، 1966: 77).

الفكر السياسي: مجموعة من الأفكار السياسية التي تُجمع عن الظاهرة السياسية، ويحاول المفكِّر السياسي تجميعها في نسق معين (إسماعيل،

2004: 141).

تقسيم الدراسة:

قُسِّمَت الدراسة إلى مبحثين؛ أولهما: التأطيروالتأصيل النظري لفكرة نشوء الدولة، وثانيهما: النظريات الغربية المفسِّرة لأصل الدولة.

المبحث الأول: التأطيروالتأصيل النظري لفكرة نشوء الدولة:

إن التنظيرفي فكرة نشوء الدولة في الفكرالسياسي الغربي يحتاج إلى توضيح نظري لمفهوم الدولة، ومعرفة الأركان المكونه لها، وتعرُّف طبيعة الوظائف التي من أجلها تنشأ الدولة في الأصل.

المطلب الأول: تعريف الدولة وأركانها.

كان مصطلح الدولة محلَّ خلاف بين المفكِّرين؛ إذ لم يجرِ الاتفاق على تعريف واحد يجمع كل المفكِّرين والاتجاهات النظرية؛ حيث تعدَّدت التعريفات التي تناولت مفهوم الدولة، فكل اتجاه أو اختصاص حاول الاتفاق على مجموعة من التعريفات التي تمثل وجهة نظرهم حسب اتجاه تناولهم الدولة، ولعل خير دليل على ذلك ما جاء في الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية "إن من الصعب إيجاد تعريف واحد للدولة يجمع كل الاتجاهات المختلفة المهتمة بهذا الموضوع ".

الدولة لغةً: الدولة من الناحية اللغوية مصدر وجمعها دول بكسر الدال وضمها وفتحها، ويراد بها دار وانقلب من حال إلى حال، فيقال: "دالت له الدولة؛ أي صارت إليه ودالت الأيام بكذا" (الزمخشري، 1998: 303).

وكلمة الدولة تعني في الغالب البلد، وهو "مجموعة من البشر تقيم في إقليم محدد بشكل دائم وتتمتع بقوانين عامة وبحكومة قادرة على إدارة الشؤون الدولية".

وقد اتفقت أغلب المعاجم العربية على أن الدول "كيان سياسي وقانوني يتمثل في مجموعة من الأفراد الذين يقيمون على أرض محددة ويخضعون لتنظيم سياسي وقانوني واجتماعي تفرضه سلطة عليا تتمتع بحق استخدام القوة". (www.Almaany.com)

ويعود أصل كلمة الدولة إلى اللغة اللاتينية (Position)؛ أي الوقوف، ويرجع جذر هذا المصطلح في اللغات الأوروبية إلى مطلع القرن الخامس عشر، وفي القرن الثامن عشر تطور المصطلح واستخدم (Publicae) اللاتيني ويعني الشؤون العامة (الموسوعة السياسية).

وكانت هناك مجموعة من الاتجاهات التي حاولت وضع مجموعة من التعريفات:

أولًا- الاتجاه القانوني: اعتمد هذا الاتجاه على محاولة تعريف مفهوم الدولة من الناحية القانونية، وهي كما يلي:

- تعريف (هولاند): يعرف الدولة على أساس أنها مجموعة من الأفراد يقنطون إقليمًا معينًا ويخضعون لسلطة الأغلبية أو لسلطان طائفة منهم (السناري، 2007: 108).
- تعريف (لاباند): يعرف الدولة على أنها جماعة تمتلك ممارسة حقوق السيادة في مواجهة أفرادها أو أعضائها.
- تعريف (دوجي): يعرف الدولة على أنها حدث وواقعة اجتماعية ومجموعة من المحاكم والمحكومين، كما أن التصرفات والأعمال التي يقوم بها الحاكم تتم في حدود القانون والاختصاص الممنوح لهم وتلتزم بها الجماعة السياسية (عبد الرحمن، 2001: 294).

ثانيًا- الاتجاه الاجتماعي: انطلق هذا الاتجاه من الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والنظر إلى الدولة كظاهرة اجتماعية:

- تعريف (كابلان ولازيل): ينظران إلى الدولة على أساس أنها جماعة إقليمية ذات سيادة (عبد الرحمن، 2001: 295).
- تعريف (روبرت ماكيفر): يقوم هذا التعريف على أن الدولة تنظيم أعم وأشمل من الحكومة، لها دستورها وقوانينها وطريقتها في تكوين الحكومة وهيبة مواطنها، وهي بنية المجتمع السياسية (دبلة، 2004: 59).

ثالثاً- الاتجاه السياسي: ينطلق هذا الاتجاه من النظر إلى الدولة كظاهرة سياسية، وسيجري ها هنا استعراض مجموعة من تعريفات المفكرين السياسيين، هي:

- تعريف (أفلاطون): حيث ينظر إلى الدولة على أنها هي تجمُّع بشري جاء نتيجة للحاجة التي لا يمكن إشباعها إلا بتعاون الأفراد، وتنشأ الدول لعجز الفرد عن تلبية حاجاته منفردًا (مجاهد، 1992: 51).
- تعريف (ميكافيلي): يعتبر أن الدولة هي جميع القوى التي من شأنها أن تمارس سلطة على الأفراد تسمى (دولًا)، وهي إما أن تكون محلية أو جمهورية.
- تعريف (هيجل): يعتبر أن الدولة فكرة مطلقة ونهائية وأنها تعبير عن العقل في مواجهة المادة (محمد، 1997: 16).
- تعريف (ماكس فيبر): يعتبر أن الدولة هي المجتمع السياسي الذي يحتكر الإكراه المادي المشروع ويتضمن رشدانية القانون في ضوء السلطتين التشريعية والقضائية، كما تعتمد على إدارة عقلانية، ومن جل هيبتها تعتمد على القوة العسكرية (رشوان، 2012: 128).

- تعريف (ماركس): ركزعلى أن الدولة هي كل التنظيمات الجديدة التي عرفها عهد النهضة وعهد الثورة الفرنسية (العروي، 2011: 83).
- تعريف (سميث): يرى أن الدولة نظام سياسي أو حكومة سياسية وظيفتها حفظ الأمن والنظام وحماية الأفراد والجماعات (عبد الرحمن، 2001: 185).

فالدولة في كل التعريفات السابقة تقوم على أساس وجود أركان تعتبر مقومات أساسية لوجودها، هي:

أولًا- السكان:

يعتبر هذا الركن الأساس من بين كل الأركان الأخرى؛ إذ لا يمكن أن تقوم أي دولة دون وجود مجموعة من الأفراد يعيشون داخل إقليمها، والجماعة السياسية هي التي ينتج منها النظام، وتنطلق أهمية الشعب بالنسبة إلى الدولة كونهم يشكلون مصدرًا لقوتها وازدهارها، وهؤلاء الأفراد الذين يشكلون الشعب يتمتعون بجنسيتها ويشتركون في مجموعة من الأشياء التي تجمعهم، مثل: العادات والتقاليد واللغة (زكريا، 2018: 118 – 119).

ثانيًا- الأقليم:

الإقليم هو الرقعة الأرضية التي يقيم عليها أفراد الدولة، ولا وجود للدولة دون إقليم، وتتشكل أهمية الإقليم من كونه الدعامة المادية للسلطة الحكومية والخاضع لسلطتها (Cavare,1968:321).

وقد حاول (فليب برو) وضع تعريف للإقليم، فقال: "إنه مجال ذو ثلاثة أبعاد: الأرض، وباطن الأرض، ومجال جوي تطبق فيه القواعد القانونية من قبل الحكام" (برو، 1998: 106).

ثالثًا- سلطة صاحبة سيادة: أي أن يكون هناك سلطة نهائية ومطلقة تمنح الدولة الحرية من الخضوع لأي سلطة أخرى، ولها جانبان؛ داخلي وخارجي (حداد، 2006: 58).

رابعًا- الاعتراف الدولي: الاعتراف الركن الرابع من أركان الدولة ومقومات وجودها؛ إذ إن وجود الدولة في المجتمع الدولي مرتبط بعلاقة مباشرة بسيادتها (عبد الرحمن، 2001: 303).

المطلب الثاني- وظائف الدولة:

تبين من خلال تعريف الدولة وبيان أركانها المكونة أن هناك مجموعة وظائف تقوم بها الدولة، هي:

- الوظيفة الأمنية:

تنطلق هذه الوظيفة من أن من واجبات الدولة توفير الأمن داخل حدودها؛ إذ يقع عليها مسؤولية تأمين الأفراد وحماية أملاكهم مع الحرص على العمل لنشر روح الطمأنينة والسلام واحترام حقوق المواطنين وتفعيل مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات.

وركز المفكِّر السياسي (ميكافلي) على هذه الوظيفة؛ إذ عدَّ الطبيعة البشرية متشائمة، على اعتبار أن العامل الأمني هو العامل الأساسي في تكوين الدولة في الأصل، وبناءً عليه اعتبر الدافع والهدف الأساس من نشوء الدولة كفكرة يعود إلى تطلع الجماعات البشرية للتخلص من الأخطار وتجنب ويلات الحروب، وأن الأفراد يجتمعون في أماكن يختارونها لضمان بقائهم، ومن أجل ذلك هم يقبلون الرضوخ لحاكم قوي وشجاع ليضمن لهم استتباب الأمن والنظام، ويقدر على القضاء على مظاهر الفوضى، وأن الدولة تقوم من أجل الحد من نزعات الإنسان الشريرة (بركات، 1985: 140).

- الوظيفة الدفاعية:

تتركز هذ الوظيفة على أن الدولة ملزمة بالقيام بِمَهَمَّةِ الدفاع عن نفسها من أي عدوان أو تعدٍّ خارجي على حدودها؛ ولذلك هي تعمل على إنشاء قوة عسكرية مَهَمَّتها الدفاع عن أراضيها وضمان استقلالها.

وركز المفكِّر السياسي (توما الأكويني) على هذه الوظيفة مؤكِّدًا ضرورة أن تكون الدولة مستعدة دائمًا للدفاع عن نفسها من خلال الحرب، مع اشتراطه أن تكون هذه الحرب عادلة، وعلى هذا الأساس وضع مجموعة من الشروط لتكون الحرب عادلة، هي: "أن تُعلَنَ الحربُ من قبل سلطة شرعية وأن تباشرها بنفسها، وأن تُعلَنَ من أجل سبب عادل، وأن تسعى الدولة من الحرب إلى إرغام العدو على قبول السِّلم" (كرم، 1979: 200).

- الوظيفة العدلية:

تتمثل هذه الوظيفة في ضرورة أن تعمل الدولة على العدل بين مواطنيها، وأن تعمل على الفصل في منازعاتهم عن طريق جهاز قضائي نزيه.

حيث أكد المفكر السياسي (الأكويني) أن الدولة يجب أن تتولى التشريع وتسعى إلى إقامة العدالة بين الأفراد من خلال فرض القانون الوضعي المتوافق مع القانون الطبيعي، إضافة إلى ضرورة العمل من أجل إيجاد جهاز قضائي يطبق العدالة ويقيمها (كرم، 1979: 200 – 201).

وتؤدي الدولة أيضًا مجموعة أخرى من الوظائف القانونية، أهمها التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتفصيلُها الآتي:

- الوظيفة التشريعية: حيث تقوم الدولة وفقا لهذه الوظيفة بعملية صنع القواعد العامة التي من شأنها تنظيم شؤونها فيها.

- الوظيفة التنفيذية:

تضع هذه الوظيفة القوانين والقواعد موضع التنفيذ عن طريق نصوص تطبيقية أو تعليمات مادية او مالية أو قهرية.

- الوظيفة القضائية:

تسعى الدولة من خلال هذه الوظيفة إلى الفصل في المنازعات التي تنشأ نتيجة تطبيق القوانين الوضعية (برو، 1998: 92).

وهناك وظائف تقوم بها الدولة على أساس المذهب والأيدولوجيا، تتمثلُ في الآتي:

- المذهب الليبرالي:

تنطلق الدول الليبرالية من الاعتماد على النهج الليبرالي الذي يدعو إلى أن الفرد في الأساس محور رئيس للجماعات وليس العكس، وبناءً على ذلك فإن الدول أداة تعمل من أجل خدمة الفرد وتحقيق مصالحه، وتعتبره الغاية من إقامة النظام السياسي في الأصل، وعلى الجماعة أن تعمل من أجل إسعاده والمحافظة على حرياته، ومن خلاله اقتصرت وظيفة الدولة على تفعيل مبدأ الدولة الحارسة دون أن يكون لها أي دور في المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية (الخطيب، 2013: 104 – 105).

- المذهب الاشتراكي:

جاء هذا المذهب رد فعل على ما نادى به المذهب الليبرالي، فذهب إلى أن من حق الدولة التدخل بشكل غير محدد في كل المجالات، وذلك من باب أن الصالح العام أكبر من الصالح الخاص، وبناءً على هذا فإن وظيفة الدولة العمل من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفرادها (الطيب، 2007: 151).

- المذهب الاجتماعي:

ينطلق هذا المذهب من تشكيل حالة وسط بين المذهب الليبرالي والمذهب الاشتراكي؛ إذ إنه يسمح بتدخل الدولة بشكل جزئي في بعض المجالات المهمة مع المحافظة على ترك بقية المجالات الأخرى للفرد، ومن خلال هذا المذهب جرى تفعيل دور الدولة الموجِّهة التي تعمل على عملية توجية النشاطات الاقتصادية أو الاجتماعية بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال تفعيل الرقابة والتخطيط وتقديم المساعدة القانونية لوضع ضوابط للنشاط داخلها (الدبس، 2013: 76).

المبحث الثاني- النظريات الغربية المفسِّرة لأصل نشوء الدولة:

يتعرض هذا المبحث إلى أبرز الطروحات والنظريات الفكرية العملية التي جاء بها روادُ الفكر السياسي الغربي في محاوله منهم لتعرُّف أبرز الأسباب والأغراض التي كانت سببًا في وجود الدولة أصلا، وسوف يجري تناول النظريات التي استند عليها المفكرون في توضيح فكرهم، وهي الآتية:

المطلب الأول- النظريات السياسية والاجتماعية والدينية:

النظرية العائلية: انطلقت هذه النظرية من أن الدولة تشكَّلت في الأساس من الأسرة التي تمثل النسخة الصغرى للدولة، وأنها جاءت نتيجة طبيعية لتطور الأسرة وتكاثرها؛ حيث تشكلت القبيلة من مجموعة من الأسر وانتقلت من رب الأسرة إلى زعيم القبيلة وأصبح هناك مجموعة من القبائل تقيم على أرض معيَّنة؛ مما شكَّل الدولة (محمد، 1998: 129).

وَيُعتَبَرُ المفكِّرُ السياسي (أرسطو) مؤسِّسَ هذه النظرية؛ إذ وضَّح ذلك في كتابه السياسة، مُبَيِّنًا "أن الإنسان مدني بطبعه وأن الأسرة هي الخلية الأولى في المجتمع "، ورأى أن الدولة نشأت في الأصل نشأة طبيعية؛ إذ إنها نمت نموًّا طبيعيًّا للعائلة والقرية وأطلق عليها اسم (المستعمرة الطبيعية للعائلة) (طاليس، 1979: 95)، واعتبر أن الدولة نوع من المنظمات التي تجعل الحياة الاجتماعية ممكنة؛ إلا إنها ليست مجرد جماعة من الكائنات الحية بل جماعة من المتساوين تهدف لأفضل حياة ممكنه (مجاهد، 1992: 79). ودعاةُ هذه النظرية يدعون إلى أن الأصل في نشأة الدولة الأسرة؛ لما بينهما من تشابه إلى درجة كبيرة (الظاهر، 2010: 114).

وَيُعَدُّ المفكِّرُ السياسي (جان بودان) أيضًا من أبرز مؤيدي هذه النظرية؛ حيث عرَّف الدولة على أنها "حكومة شرعية مكوَّنة من أسر عِدَّة ومن ممتلكاتها المشتركة، مع سلطة غالبة" (الهياجنة، 2002: 101)، ونظر (بودان) إلى أن الأسرة الخلية الأولى أو المجتمع الطبيعي الذي تنشأ منه المجتمعات الأخرى، وخصوصًا الدولة، والعائلة تقوم نتيجة غريزة الإنسان الاجتماعية، وبدورها تتحد العائلات مع بعضها بعضًا لتكوِّن أطُرًا اجتماعية أوسع وأشمل كالقرى والمدن والأقاليم؛ ونتيجة لذلك تتوحد هذه الطروحات تحت ظل سلطة عليا لتتكوَّنَ الدولة (محفوظ، 1990: 53 – 54).

ويؤكِّدُ هذا المفكِّرُ السياسي (فولتير)؛ إذ ينادي بأن الدولة بشكلها البدائي قامت نتيجة لاتحاد مجموعة من الأسر (الأصبحي، 2000: 1291).

- **النظرية الدينية:**

يدعو مفكِّرو هذه النظرية وَدُعاتُها إلى فكرة أن الله مصدر السلطة وإليه تعود السيادة، وبالتالي هو وحده دون غيره تجب له الطاعة. ويعدُّ المفكِّرُ السياسي (جون كالفن) من دُعاة هذه النظرية؛ إذ يؤكِّدُ أن السلطة والسيادة لله، ويدعو إلى مقولة منسوبة إلى بولس الرسول: (إن كل سلطة مصدرها الله) (الأصبحي، 2000: 232). ويوضِّح كالفن: "أنه لا يمكن لملوك الأرض وكبار الحكام أن يحققوا سلطانهم على البشر عن طريق الأساليب الميكافيلية؛

فالله قد نظم العالم، فكل إماراته ومقاطعاته صور من مملكة السيد المسيح؛ لِذا يجب علينا ألا نجهل هذه الحقيقة كما لا نجهل أنه تعالى يحفظ العالم بعنايته وعدالته؛ لأن إنكار عدالته وعنايته ليس بأهون من إنكار ذاته، فكل ما نشاهده من مظاهر الملك والإمارة وسائر التنظيمات السياسية أعمال الله تعالى التي تقرأ فيها بوضوح وجود الخالق ومجده" (الخشاب، 1953: 326 – 327).

ومن هذا الاعتبار انطلق دُعاة النظرية إلى ثلاثة تفسيرات:

أولًا: أن تفسير هذه النظرية يقوم على أساس النظرية الطبيعية الإلهية للحاكم؛ أي أنهم ينظرون إلى الحاكم نظرةً ليست بشرية، فهو ذو طبيعة إلهية، وهم بذلك يصفون الحاكم الله ويجب أن يعمل المواطنون على تقديسه وعبادته.

ثانيًا: اعتبار أن نظرية الحق الإلهي المباشر التي تنادي بأن الحاكم من اختيار الله وهو الذي منحه السلطة، وأنه بشر وليس إلهًا، إلا أن الله هو الذي منحه السلطة، وحسب هذا التفسير ينظر إلى الدولة على أساس أنها من خلق الله، وهو الذي يمنح الحكام السلطة لحكم الشعب لأنه هو خالق الكون وبيده كل شيء يخلق الحاكم ويمنحه صلاحية الحكم ويوجب على المحكومين الطاعة، وهو الوحيد الذي يحاسب الحكام على أفعالهم (الظاهر، 2010:110).

ثالثًا: نظرية الحق الإلهي غير المباشر؛ أي على أساس النظر إلى أن الله مصدر السلطة، والحاكم يُختارُ من الشعب بتوجيه من الله. وقد برزت هذه النظرية مع ظهور المسيحية ووقوع الصراع بين الكنيسة والملوك في أوروبا في العصور الوسطى، ومن أبرز أنصارها ومفكّريها (توما الأكويني) و (بولاند) (مجاهد، 1992: 149 -150).

- **النظرية العقدية:**

انطلقت هذه النظرية في تفسيرها لنشوء الدولة من أن الأساس يكمن في عقد بين الجماعة فوضوا امرهم على إثره إلى شخص تنازلوا له عن حقوقهم، واعتمد مفكّرو هذه النظرية على حقيقة واحدة مفادُها أن الأفراد كانوا موجودين معنويًّا قبل وجود الدولة، ويعود الفضل لهم في نشوء الدولة عن طريق العقد الاجتماعي. وعرفت هذه النظرية باسم العقد الاجتماعي، وبرز فيها ثلاثة مفكّرين، هم: توماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو، من خلال طروحاتهم الفكرية التي تحاول تأكيد صدق نظريتهم التي يعود لها الفضل في نشوء الدولة حسب رأيهم، ولكنهم اختلفوا في شرح طبيعة هذا العقد وأركانه فجاء كل منهم بفكره الخاص (العويمر، العايد، 2009: 326)؛ حيث وضح (توماس هوبز) فكره من خلال شرحه لطبيعة هذا العقد؛ إذ بَيَّنَ أن الأفراد بموجب هذا العقد تنازلوا عن حقوقهم كلّيا إلى صالح الحاكم؛ ولذلك اعتمد على أساس أن الحاكم يتمتع بصلاحيات مطلقة ولا يخضع للقانون ولا يجوز الثورة عليه (سعد، 1994م، ص 156)، وعلَّلَ هوبز سبب السلطة المطلقة بأنها على أي حال أفضل بكثير من حالة الفوضى التي قد تؤدي إليها الحرية الفردية ذات الطبيعة الأنانية (سليمان، 1998: 218).

وجاء بعد ذلك (جون لوك)؛ إذ نادى بأن الدولة نشأت بموجب عقد اجتماعي تنازل فيه الأفراد عن جزء من حقوقهم، وعلى إثر ذلك دعا إلى تحديد صلاحيات الحاكم وأجبره على احترام الحقوق الأساسية لجميع الأفراد، وأن المميزات العديدة التي كان الفرد يتمتع بها في المجتمع البدائي يجري التعدي عليها دائمًا بطريقة أو بأخرى؛ مما شَكَّلَ تجاوزًا على الحقوق والحريات الطبيعية وجعلهم يعيشون في حالة من الخوف والرعب؛ لذا قرر الأفراد التنازل عن جزء من حرياتهم لكي يحافظوا على جزء من حقوقهم الأساسية، وبموجب هذ العقد يكون واجب السلطة الدفاع عن مصالح أفرادها (مطر، 1978: 103 – 104).

وكذلك حاول المفكّر السياسي (جان جاك روسو) التوفيق بين أفكار هوبز ولوك؛ إذ اعتبر أن العقد الاجتماعي المنشأ للدولة يجب أن يتم على أساس أن حقوق الأفراد تناط بسلطة المجتمع لا الشعب، ويتنازل عن حقوقه إلى الإرادة العامة وليس إلى حاكم معين (مجاهد، 1992: 413).

واعتبر (روسو) أن الإرادة العامة تشكّلُ الضامن الوحيد لحرية المواطنين، وأكَّد أن "أول قاعدة في الحكومة الشرعية هي أن تطيع الإرادة العامة في كل الأمور وأن تميّز جيدا بينهما وبين الإرادة الخاصة" (ربيع، 1994: 327 – 328).

- **النظرية التاريخية:**

قامت هذه النظرية على أساس أن الدولة نشأت بفعل التطور التاريخي، ويرد دعاة هذه النظرية ومفكّروها فكرة نشوء الدولة إلى مجموعة من العوامل والأسباب وليس إلى سبب واحد بعينه، ونتيجة إلى ذلك ركزوا في نظريتهم إلى أن هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية أو الاجتماعية أو العقائدية، وهي ليست واحدة في كل الدول بل تختلف حسب طبيعة كل دولة، وحسب وجهة نظرهم فإن الدولة قامت نتيجة حصيلة تطورات اجتماعية أو سياسية وتاريخية خلال فترة تاريخية طويلة، ويمكن أن تكون هذه العوامل مرتبطه بداخل الدولة أو خارجها (الظاهر، 2010: 135 – 136).

- **نظرية القوة:**

برر دعاةُ هذه النظرية ومفكّروها نشوء الدولة بأنها قامت بالأصل من خلال القوة والعنف أو الحروب والصراعات بين الجماعات الأولية، وهم يؤكدون أن السعي من أجل القوة والرغبة هما الغريزتين الأساسيتين لدى الإنسان، واعتبرو أن الصراعات بين العشائر والقبائل في المجتمعات ما قبل

الدولة تؤكد صحة نظريتهم، ونادوا بأن الدولة بدأت بهزيمة أحدهم، وأكدوا أن معظم الدول جاءت لأن وراءها حاكم قوي ثابت ومتأكد من نفسه (Jasay, 1994: 23)، وأكَّد بعضُ المفكِّرين فكرة نظرية القوة؛ إذ ذكر ذلك (والتر باجوت) في كتابة الطبيعة والسياسة، ووضَّحه (وينكس) في كتابه تاريخ السياسة قائلا "إنه ليس هناك أدنى صعوبة في إثبات أن كل المجتمعات السياسية الحديثة تدين بوجودها بشكل مباشر وغير مباشر إلى القوة والحرب " (الخطيب، 2013:60).

وانطلقت هذه النظرية من فكرة أن الدولة تولد من القوة وأن وظيفة الدولة الأساسية هي الدفاع عن نفسها عن طريق القوة، وينظر إلى الحرب بِوَصفها ليست أدلَّةً لقيام الدولة بل هي السبب في تقدُّم البشرية وتطوُّرها في مجال الحضارة (شكر، 1994: 26 – 27).

ويعود الفضل إلى المفكِّرين السياسين الغربين: تريتشكه، ونيتشه، ووينكس، ووالتر باجوت، في إبراز هذ النظرية؛ إذ عبَّرو عن ذلك من خلال طروحاتهم الفكرية في نظرية نشوء الدولة؛ حيث اعتبر المفكِّر (تريتشكه) أن جميع الدول المعروفة لنا قد نشأت عن طريق الحروب، وحماية المواطنين بالأسلحة لا تزال الواجب الأول الجوهري للدولة، ومن ثم فإن الحرب ستبقى حتى نهاية التاريخ طالما يوجد عدد متعدد من الدول (Adam:9).

وكذلك اعتبر المفكِّر (نيتشه) أنه "حينما وجدت شيئًا حيًّا وجدت إرادة القوة، وحتى إرادة الخادم وجدت هناك الإرادة في ان يكون سيدًا، ويؤكد أننا نسعى وراء الاستقلال (الحرية) من أجل القوة وليس العكس" (مصطفوي، 2015: 49 – 50).

المطلب الثاني- النظريات المذهبية والأيدولوجية:

- **النظرية الماركسية:**

تعدُّ هذه النظرية من النظريات المعاصرة التي تقدم تفسيرًا لنشوء الدولة، واعتبر (كارل ماركس)، و(إنجلز) من بعده أن الدولة لم توجد إلا من أجل تحقيق مصالح طبقة الرأسمالية أو أصحاب رأس المال أو النخبة السياسية، وبناءً على ذلك اعتقدو أن الدولة نشأت نتيجة وجود صراع طبقي بين الأفراد والجماعات والطبقات، وحسب رأيهم فإن الدولة جهاز إداري وسياسي يهدف إلى المحافظة على الصراع أو التفاوت الطبقي حتى تستطيع الطبقات المالكة أن تحقق مصالحها وتحكم سيطرتها على الطبقات الفقيرة، وأن الدولة أيضا جهاز رأسمالي شأنه شأن المؤسسات والشركات الصناعية والإنتاجية التي تدعم النظام الاجتماعي والاقتصادي للرأسمالية (نصر، 1981: 264).

وحسب وجهة نظر مفكِّري هذه النظرية فإن الدولة وُجِدَت أصلا من أجل خدمة مصالح الطبقة الرأسمالية وحماية مصالحها الخاصة (المحجوب، 1968: 299- 300).

وقد تجاوز الفكر الماركسي مشكلة نشوء الدولة وأصل وجودها إلى محاولة وضع تصوُّر يؤكِّدُ زوالها نتيجة نهاية الصراع الطبقي عند الوصول إلى حياة الشيوعية (Fukuyam,1992:18)

- **النظرية الليبرالية:**

قامت هذه النظرية على أساس أن الأصل في وجود ونشوء الدولة جاء من أجل حماية الحرية من أي نوع من الاعتداء عليها، سواء أكان من الأفراد أنفسهم أو من دول، وأن وظيفة الدولة العمل من أجل خدمة الجماعة، وأن تسعى إلى اعتبار أن المؤسسات الديمقراطية هي التي تقوم بذلك (فرج، 2007: 271 – 272).

وأكد دُعاة هذه النظرية ومفكِّروها أن تدخل الدولة في شؤون الأفراد يجب أن يكون مختصرًا ولا يتعارض مع الحرية الفردية، وأن دور الدولة يكون بمثابة الحراسة والحماية لمواطنيها من أي تعديات على حقوقهم الطبيعية (Brennon, 2012: 2013). وأن على الدولة أن تسعى دائمًا إلى إزالة جميع المعوِّقات في المجتمع المتمثلة في الفقر والمرض والجهل من أجل أن يعيش مواطنوها في حالة من المساواة تمنحهم القدرة على التنافس فيما بينهم (Skinner,1978: 95).

- **النظرية الفاشية:**

يعدُّ (موسوليني) رائد هذه النظرية؛ إذ ينظر إلى الدولة على أنها كل شيء، وبرأيه لا شيء ضد الدولة ولا شيء خارج كيانها (أباظة، الغانم، 1973: 383).

وينظر إلى أن النظام الفاشستي "نظام شمولي والدولة الفاشية مركبة ووحدة لكل القيم تفسر وتطور وتهيمن على كل حياة الشعب" (غاستون، 1998: 208).

واتضح من ذلك أنه أعطى الدولة كامل الحرية في إدارة شؤون الحكم والدولة والأفراد، وكان الغرض من رفع شأن الدولة وتقديسها بالنسبة إلى الفاشية محاولة إنشاء دولة قوية تمتلك كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة لتستطيع أن تحارب دول الحلفاء، وانطلق موسوليني من أن الأساس الذي تبنى عليه الدولة يجب أن يكون على مبدأ أن الحرب والكفاح وإنكار الفرد من أجل الجماعة (حسين، 2002: 69 – 70)، وأنها تعمل وفق السيادة المطلقة؛ لأن وجودها يتفوَّق على حقوق الأفراد، وهي ليست مدينة أو قرية للفرد بل أعلى من ذلك (أدهم، د،ت: 61).

- **النظرية النازية:**

تنطلق هذه النظرية من أن الدولة وسيلة من أجل غاية المحافظة على الوجود العنصري للإنسان، وواجبها الأول المحافظة على قوة الشعوب العليا وسموّها وسيطرتها، وحسب النظرية فإن على الشعوب الدنيا أن تبقى كما هي؛ لأن ذلك يتوافق مع القانون الطبيعي، وعلى هذا الأساس نادى (هتلر) أن واجب الدولة الأساسي من الداخل الحفاظ على العنصر الأريّ ونقائه وحمايته من الانهيار جراء اختلاط الأجناس (نصر، 1981: 327 – 328)، أما الواجب الخارجي فيجب على الدولة أن تسعى من أجل الحصول على أرض ليعيش فيه الجنس الأري ويحكم، وكذلك العمل من أجل الحصول على السلاح (أباضة، الغنام 1973: 391).

ونادى (هتلر): "ان الدولة الجيدة هي التي تتكون من الشعب الجيد، فحسب نوعية الشعب وماذا يريد تكون الدولة قوية أو ضعيفة أو..." (نصر، 1981: 334).

الخاتمة:

اعتمدت الدراسة على افتراض أن التنظير في نشوء الدولة في الفكر السياسي الغربي لم يصل إلى درجة وضع نظرية واحدة تقدِّم تفسيرًا واضحًا لنشوء الدولة.

وقامت الدراسة على أساس ثلاثة تساؤلات تدور حول البحث في التأصيل والتأطير النظري لتوضيح فكرة الدولة من خلال استعراض أغلب الاتجاهات التي عملت على وضع تعريفات لمصطلح الدولة، إلى جانب البحث في الأركان والوظائف الرئيسية للدولة، وصولًا إلى الجزء العملي الذي ركَّز على البحث في أهم الطروحات والنظريات الفكرية الغربية المفسِّرة لنشوء الدول في الأصل.

كانت الدولة من الناحية النظرية دائمًا محلَّ اختلاف بين الاتجاهات العلمية، التي سعت إلى محاولة وضع تعريف واحد يجمع كلَّ الاتجاهات والعلماء المهتمين بهذا الشأن؛ إذ إن كل اتجاه منهم؛ القانوني أو السياسي أو الاجتماعي، حاول تقديم مجموعة من التعريفات والاجتهادات لمفكريه تعبيرًا عن آرائهم ووجهات نظرهم؛ حيث تبين أن المفكِّرين على اختلاف خلفياتهم الفكرية ركَّزوا على أن الدولة تتكوَّنُ من مجموعة من الأركان، هي الإقليم والسكان والسلطة والاعتراف القانوني، وأنها من الناحية البنائية الوظيفية تؤدي مجموعة من الوظائف، منها: الاجتماعية، والسياسية، والقانونية، والمذهبية، والأيدولوجية.

وتبين من الناحية العملية أن هناك مجموعة من النظريات والطروحات الفكرية المختلفة التي حاول المفكِّرون أن يروِّجوا لها لتحليل ظاهرة نشوء الدولة وتفسيرها في الأصل.

ونتيجة لذلك، ومن خلال محاولة اختبار الفرضية التي اعتمدت عليها الدراسة، ثبت صدقها لأنه إلى وقت كتابتها لم يجرِ وضع نظرية واحدة يتفق عليها كلُّ رواد الفكر السياسي الغربي، بل تعددت النظريات التي حاولت أن تفسِّر ظهور الدولة، وانطلق كل مفكِّر او اتجاه من خلفيته وبيئته التي نشأ فيها.

ومن خلال محاولة تتبُّع الفكر السياسي الغربي تبيَّن أن هناك مجموعة من النظريات التي روَّج لها بعض المفكِّرين لتفسير فكرة وجود الدولة، وكل هذه النظريات كانت تستند إلى مجموعة من الافتراضات والأفكار التي يدافع عنها أصحابها ومؤيّدوها.

النتائج والتوصيات:

أولًا- النتائج:

- أكدت الدراسة،من خلال التأصيل والتأطير النظري، أن مصطلح الدولة كان دائمًا محل خلاف بين المفكِّرين والمنظرين؛ إذ لم يجرِ اعتماد تعريف واحد، وإنما بقيت هناك مجموعة من التعريفات المختلفة، وكذلك أيضًا لم يجرِ تحديد وظائف وأركان محدَّدة للدولة.

- تبين من خلال الدراسة ونتيجة البحث في النظريات والطروحات والأفكار التي جاء بها رواد الفكر السياسي الغربي في تفسيرهم لفكرة نشوء الدولة أن هناك الكثير من الاتجاهات المختلفة التي حاولت أن تقدم تبريرات علمية تؤكِّدُ صحة نظريتهم المفسِّره لنشوء الدولة.

- تبين من خلال استعراض النظريات الغربية المفسِّرة لنشوء الدول أن هناك اتجاهين اعتمد عليهما أغلب المفكِّرين، هما: الاتجاه نحو النظريات السياسية والاجتماعية والدينية، والاتجاه نحو الاعتماد على النظريات المذهبية.

- أكدت الدراسة، من خلال تحليل النظريات المذهبية، أن أغلب هذه النظريات جاء بها دعاتها من أجل تأكيد تفوُّق عِرق معيَّن ولتعزيز مكانة الحاكم وزيادة سلطته، وكذلك جاءت بعض النظريات التي اعتمدت في تفسيرها لنشوء الدولة على رفض الواقع وضرورة العمل على تحسين ظروف الشعوب من خلال الحد من استغلال رأس المال.

- وأخيرًا، ومن خلال تحليل النظريات المعاصرة في الفكر السياسي الغربي التي حاول روادها وضع تفسير عملي لوجود الدولة يتناسب مع طبيعة

التوجهات الأيدولوجية والمذهبية لكل اتجاه، جرى ربط دعاة النظرية الماركسية سبب نشوء الدولة بالصراع الطبقي بين الأفراد والطبقات، وأن الدولة وجدت أصلا من أجل خدمة مصالح الرأسمالية، ومن ثم جاءت على عكس ذلك النظرية الليبرالية التي قالت إن سبب نشوء الدولة حماية الحرية من الاعتداء، وكذلك دعاة النظرية الفاشية الذين اعتبرو أن للدولة كامل الحرية في إدارة شؤون الحكم وأن لها السيادة المطلقة؛ لأن وجودها يتفوق على حقوق الأفراد. أما النظرية النازية فعمدت إلى اعتبار أن السبب في نشوء الدولة تشكيلها وسيلة وغاية للمحافظة على العنصري البشري.

ثانيًا- التوصيات:

- على المنظمات الدولية ومراكز الأبحاث العالمية الاتفاق على وضع تعريف محدد لمصطلح الدولة يكون موحدًا لكل الاتجاهات، سواء القانونية أو السياسية أو الاجتماعية.
- ضرورة العمل على تحديد جميع الوظائف التي تقوم بها الدولة بشكل عام.
- يجب على رواد ومنظري الفكر السياسي العمل بشكل جاد من أجل الوصول إلى نظرية سياسية تفسِّر الغرض الأساسي من نشوء الدولة.
- يجب على المنظمات الدولية ودعاة حقوق الإنسان العمل بشكل جاد من أجل تحديد أهداف وجود الدولة في الأصل؛ من أجل وضع حد لدعاة بعض النظريات العنصرية الذين عمدوا الى تكريس فكرة تفوُّق شعوب على أخرى.
- يجب على المنظمات الدولية العمل بشكل جاد من خلال رواد الفكر السياسي من أجل تحديد الغرض من وجود الدولة؛ لوضع حد لبعض النظم السياسية التي تمارس الاستبداد بحجَّة أن للدولة سيادةً مطلقةً على الشعوب.

المصادر والمراجع

أباضة، إ. والغنام، ع. (1973م). *تاريخ الفكر السياسي*. ط1، بيروت، دار النجاح.

أدهم، ع. (د، ت). *المذاهب السياسية المعاصرة*. ط1، القاهرة، دار المعارف.

الأصبحي، أ. (2000م). *تطور الفكر السياسي*. ج3، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.

بركات، ن. (1985م). *مقدمة في الفكر السياسي*. ط1، الرياض، د،ن.

برو، ف. (1998م). *علم الاجتماع السياسي*. ترجمة: محمد عرب، ط1، بيروت، المؤسسة الجامعية.

حداد، ر. (2006م). *العلاقات الدولية*. ط2، بيروت، دار الحقيقة.

حسين، ع. ا. (2002م). *تطور الفكر السياسي من الاشتراكية إلى الليبرالية الحديثة*. ط1، بيروت دار أمواج للنشر والتوزيع.

الخشاب، م. (1953م). *تاريخ الفلسفة والنظريات السياسية*. ط1،القاهرة، لجنة البيان العربي.

الخطيب، ن. (2013م). *الوسيط في القانون النظم السياسية والقانون الدستوري*. ط1، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الدبس، ع. (2013م). *أسس التنظيم السياسي – الدول الحكومات الحقوق والحريات العامة*. ط2، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

دبلة، ع. (2004م). *الدولة رؤية سوسيولوجية*. القاهرة، دار الفجر للتوزيع.

ربيع، م. م. (1994). *الفكر السياسي الغربي: فلسفته ومناهجه من أفلاطون إلى ماركس*. ط1، الكويت، جامعة الكويت.

رشوان، ح. (2012م). *السياسة والمجتمع – دراسة في علم الاجتماع السياسي*. ط1، مصر، دار الإسكندرية للكتاب.

زكريا، ج. (2018م). *المدخل إلى علم السياسة*. ط1، دمشق، الجامعة الافتراضية السورية.

الزمخشري، ج. (1998م). *أساس البلاغة*. تحقيق محمد باسل، ج1، بيروت، دار الكتب العلمية.

سعد، إ. (2004م). *مبادىء علم السياسة*. القاهرة، دار المعرفة الجامعية.

سعد، إ. ع. (1994م). *علم السياسة (دراسة في تطور النظم والمذاهب)*. ط1، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

سليمان، ع. (1998). *مدخل إلى علم السياسة*. ط4، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية.

السناري، م. ع. (2007م). *الأحزاب السياسية والأنظمة السياسية والقضاء الدستوري*. حلوان، جامعة حلوان.

شكر، ز. (1994م). *الوسيط في القانون الدستوري*. ج1، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية – النظرية العامة والدول الكبرى، بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر.

طاليس، أ. (1979م). *السياسة*. ترجمة: أحمد لطفي، الكتاب الأول، الباب الأول، فقرة 7، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الطيب، م. ز. (2007م). *علم الاجتماع السياسي*، ط1، (ليبيا، دار الكتب الوطنية.

الظاهر، ن. (2010م). *إدارة الدولة والنظام السياسي الدولي*. ط1، عمان، دار علام الكتب الحديثة للنشر والتوزيع.

عبد الرحمن، ع. م. (2001م). *علم الاجتماع السياسي – النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة*. بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

العروي، ع. (2011م). *مفهوم الدولة*، ط9، بيروت، المركز الثقافي العربي.
العويمر، و. والعايد، حسن. (2009م). *النظرية السياسية (من العصور القديمة حتى العصر الحديث)*. ط1، معان، دار الكيلاني للنشر والتوزيع.
غاستون، ب. (1998م). *فن السياسة، نصوص مختارة*، ترجمة أحمد عبد الكريم، ط1، دمشق، دار الأهالي.
فرج، أ. م. (2007م). *نظرية الواقعية في العلاقات الدولية – دراسة مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة*، ط1، السليمانية، مركز كردستان للدراسات.
كرم، ي. (1979م). *تاريخ الفلسفة الأوروبية في العصر الوسيط*. ط1، بيروت، دار القلم للنشر والتوزيع.
مجاهد، ح. ت. (1992م). *الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده*. ط3، القاهرة، مطبعة الأنجلو المصرية.
المحجوب، ر. (1968م). *الاشتراكية*، ط1، (القاهرة: دار النهضة العربية).
محفوظ، م. (1990م). *اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث*، ط1، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات).
محمد، م. ع. (1998م). *أصول الاجتماع السياسي – القوة والدولة*، ج2، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية).
محمد، م. ع. (1997م). *أصول الاجتماع السياسي*، ط1، الإسكندرية، دار المعرفة للنشر والتوزيع.
مصطفوي، م. (2015م). *نظريات الحكم: دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الدستوري الوضعي*، ط3، بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي.
مطر، أ. ح. (1978). *في الفلسفة السياسية*. ط1، القاهرة، دار الثقافة.
نصر، م. ع. (1981م). *في النظريات والنظم السياسية*. ط1، بيروت، دار النهضة العربية.
الهياجنة، م. (2002). *مقدمة في الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر*. عمان، المؤلف.

الدوريات والمو اقع الإلكترونية:

مجلة كلية التجارة، بدوي، محمد طه، *المنهج في علم الاجتماع السياسي*، 5(1)، (1966م)، جامعة الإسكندرية، مصر.
انظر: تعريف الدولة ومعناها في قاموس المعجم الوسيط، اللغة العربية المعاصرة، الرائد، لسان العرب، القاموس المحيط www. Almaany.com
انظر: الموسوعة السياسية political-encyclopedia.org

References

Cavare, L. (1967). *Le droit international public* (Vol. 1). Paris, France.
de Jasay, A. (1994). *L'état: La logique du pouvoir politique*. Paris, France: Les Belles Lettres.
Fukuyama, F. (1992). *The end of history and the last man*. New York, NY: Maxwell Macmillan International.
Gwants, A. L. *Selections from Treitschke's lectures on politics*.
Skinner, Q. (1978). *The foundations of modern political thought* (Vols. 1–2). Cambridge, UK: Cambridge University Press.
Uson, B. (2012). *Liberalism: What everyone needs to know*. Oxford, UK: Oxford University Press.